

مؤقت

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجلسة ٦٥١٣

الأربعاء ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة باربالتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أوغو
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام المرحلي السابع والعشرون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(S/2011/211)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-29788 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام المرحلي السابع والعشرون
عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
(S/2011/211)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تشوي يونغ - جين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب بالسيد تشوي، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من أبيدجان. وأشكر السيد تشوي على مشاركته، وسأطلب منه أن يبقى مع المجلس طوال جلسة اليوم، لأي أعرف أن العديد من أعضاء المجلس يرغبون في التكلم معه.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيدة نافانيثيم بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/211، التي تتضمن تقرير الأمين العام المرحلي السابع والعشرين عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. أعطي الكلمة الآن للسيد تشوي يونغ - جن.

السيد تشوي (تكلم بالإنكليزية): كانت الانتخابات التي جرت في كوت ديفوار يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهي واحدة من أكثر الانتخابات في العالم انفتاحاً وحرية ونزاهة وشفافية، هدفا لمحاولة مصادرهما بسبب جشع الرئيس المنتهية ولايته، السيد لورون غباغبو. وهكذا، اندلعت أزمة لا مبرر لها على الإطلاق عقب الانتخابات واستمرت لأكثر من أربعة أشهر. والآن، بعد اعتقال السيد غباغبو يوم ١١ نيسان/أبريل من قبل القوات الموالية للرئيس وتارا، فقد شهدنا نهاية فصل في تاريخ كوت ديفوار.

وخلافا لبعض الأزمات التي تطلبت تدخلاً عسكرياً مكثفاً، جرى التعامل مع الأزمة الإيفوارية من قبل الإيفواريين أنفسهم. وقد وفرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن الإطار الضروري الذي واجه من خلاله شعب كوت ديفوار مصيره بنفسه. من ذلك المنظور، يمكن للمرء أن يقول إن كوت ديفوار تمثل قصة نجاح لشعب أدار شؤونته الخاصة بدعم دولي. ومع ذلك، يعود الفضل الأكبر في إنهاء الأزمة التي أعقبت الانتخابات إلى الإيفواريين. فقد نجحوا، إلى حد كبير من خلال جهودهم الذاتية، في جعل الغلبة لإرادة الشعب التي عبر عنها في الانتخابات الرئاسية. وبالتالي، يجب أن نتذكر يوم ١١ نيسان/أبريل باعتباره نهاية لضرب من الفساد الغوغائي الشبيه بما يرد في روايات الكاتب جورج أرويل من قبل نظام حاول التثبيت بالسلطة بالوسائل العسكرية، متسبباً بذلك في آلام وأضرار وبيلة لحقت بكوت ديفوار.

ويتمثل التدبير الثاني - أو ربما يكون مترامناً مع الأول - في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

والتدبير الثالث، المرتبط ارتباطاً وثيقاً ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، هو مسألة إعادة التوحيد، بما في ذلك بسط سلطة الدولة على الجزء الشمالي من البلد ومركزية الخزنة.

ويتعلق التدبير الرابع بتنظيم الانتخابات التشريعية التي ستكون إيداناً، بمعنى معين، بالنهاية الحقيقية لأزمة ما بعد الانتخابات عن طريق إنشاء برلمان ديمقراطي يعمل بنشاط في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بتلك المهام، ستبذل عملية الأمم المتحدة قصارى جهدها لتقديم الدعم والمساعدة لشعب كوت ديفوار وسلطانها. وفي الوقت ذاته، فإن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تركز حالياً على المساعدة في الجهود الرامية إلى إعادة تهيئة بيئة آمنة ومنع حدوث فراغ أمني؛ وجمع الأسلحة ونزع سلاح القوات الموالية لغباغبو سابقاً؛ وتأمين شرايين الحياة الحيوية والمنشآت الاستراتيجية، مثل المطار والميناء والجسور والقصر والمقر الرئاسيين؛ وحماية المدنيين، بمن فيهم حاشية السيد غباغبو من أي أعمال انتقامية؛ ومواصلة توثيق ما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان؛ وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية.

غير أنه في النهاية، فإن الشعب الإيفواري نفسه هو الذي سيشكل مصيره. وما زلت متفائلاً. وقد نظم أبناء الشعب الإيفواري انتخابات مثيرة للإعجاب بشدة؛ ونجحوا، معتمدين على أنفسهم بدرجة كبيرة، في حل أزمة ما بعد الانتخابات، مما أتاح لإرادة الشعب أن تسود؛ وهم سيمضون قدماً الآن باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية والتعمير بمساعدة المجتمع الدولي.

وقبل أن أواصل كلمتي، اسمحوا لي بأن أشيد بقوة ليكوران الفرنسية لتعاونها المفيد للغاية، بما في ذلك حمايتها الحاسمة لمقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في لحظات مختلفة من الأزمة، وقيامها، في الوقت المناسب، بإعادة سير العمل في نظام توزيع المياه في أبيدجان، وأغاثت بذلك مقر عملية الأمم المتحدة المحاصر الذي كان يعاني من الحرمان من الماء على مدى ١٠ أيام.

والآن، اسمحوا لي بأن أركز على التحديات التي تنتظرنا في كوت ديفوار. في رأيي، هناك أربعة تحديات كبرى تحتاج إلى الاهتمام العاجل من إدارة الرئيس وتارار، بمساعدة من المجتمع الدولي. وتتعلق هذه التحديات بحماية السكان المدنيين وإعادة البناء الوطني.

التحدي الأول هو استعادة السلام والقانون والنظام في جميع أنحاء البلد، لا سيما في أبيدجان. والتحدي الثاني هو منع وقوع أي إساءات وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الإنسانية، وبخاصة في الجزء الغربي من البلد، حيث وردت بالفعل تقارير عن عدة مشاكل خطيرة. والتحدي الثالث هو المصالحة الوطنية. وفي ذلك الخصوص، اتخذ الرئيس واتارا موقفاً واضحاً جداً مؤيداً للمصالحة بدلاً من الانتقام. ويبدو أن التحدي الرابع، وربما الأكبر، الذي ينتظر شعب كوت ديفوار، هو إعادة البناء الوطني، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعليم، وتهيئة فرص عمل للشباب، ومعالجة مشكلة ملكية الأراضي، والقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية.

وإلى جانب تدابير أخرى ملموسة، هناك أربعة تدابير يجب اتخاذها على وجه السرعة. الأول هو أداء الرئيس وتارار اليمين الدستورية وفراغه من تنظيم حكومته. فخلال الأزمة، لم يتمكن الرئيس واتارا من ترشيح إلا ١٣ فقط من بين نحو ثلاثين وزيراً. وهناك العديد من المناصب الحكومية المهمة التي ينبغي شغلها أيضاً على نحو عاجل.

وستوافي المفوضة السامية لحقوق الإنسان المجلس بمعلومات عن أعمال القتل الجماعي التي وقعت في عدة بلدات وقرى في غرب البلد. وهذه الأعمال بخلاف الهجمات الواسعة النطاق والعشوائية التي وقعت على المدنيين في أبيدجان منذ اندلاع أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بما في ذلك أعمال القتل خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري. وارتكبت أعمال عنف جنسي بصفة خاصة بحق النساء والأطفال. وتحقيقات حقوق الإنسان مستمرة وستوجه لجنة التحقيق التي طلب مجلس حقوق الإنسان إفادها إلى المنطقة قريبا. ومن المهم بشكل حيوي أن يخضع المسؤولون للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها. ولا يمكن السماح بنشر ثقافة الإفلات من العقاب.

وفي أبيدجان، يعيش الكثير من سكان المدينة البالغ تعدادهم خمسة ملايين نسمة في أزمة. فعلى الرغم من توقف الصراع المفتوح، لا تزال هناك أنباء عن أعمال عنف متفرقة. ولا تجد أسر كثيرة في المدينة الطعام وهي محبوسة داخل منازلها، حيث يمنعها خوفها الشديد من الميليشيات والقتال من المغادرة. واضطرت بعض الأسر للفرار نتيجة أعمال العنف. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالفعل أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ مشرد في أبيدجان. وتعيش أحياء كاملة بلا كهرباء أو مياه منذ أسابيع، مما يثير المخاوف من زيادة انتشار الكوليرا المنتشرة بالفعل في كوت ديفوار.

ومن الصعب العثور على الطعام في الأسواق والمحال وارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا. وقد حذر برنامج الأغذية العالمي من ارتفاع مستويات سوء التغذية في أبيدجان وفي أنحاء البلاد. والعديد من المستشفيات والمرافق الصحية غير قادرة على العمل كما ينبغي. أما المستشفيات والمرافق الصحية التي ظلت مفتوحة فإنها لا تجد ما يكفي من الأطباء أو الأدوية أو غيرها من المعدات الأساسية لتلبية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد تشوي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة آموس.

السيدة آموس (تكلمت بالإنكليزية): إنني أقدر هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في كوت ديفوار، بما في ذلك نتائج مهمتي التي اضطلعت بها في الأسبوع الماضي وشملت مان ودويكوي في كوت ديفوار ومونروفيا ومقاطعة غراند غيديه في ليبيريا.

على الرغم من اعتقال لوران غباغبو، لا تزال الحالة الإنسانية في كوت ديفوار تثير قلقا عميقا. والأزمة التي أعقبت الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر والتصعيد الذي شهدناه في الأسابيع الماضية كانت لهما آثار إنسانية بعيدة الأثر على الناس العاديين في مختلف أنحاء كوت ديفوار والبلدان المجاورة لها. وهذه الآثار لن تخف حدتها من دون بذل المجتمع الإنساني لجهد كبير ومتواصل ودون الجهود المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع في كوت ديفوار، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والمصالحة.

وفي دويكوي، لقي ٢٥٥ شخصا على الأقل حتفهم في مجزرة وقعت يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، وارتكبت خلالها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. وحكى لي الناس قصصا مروعة عن عمليات الإعدام والاختطاف التي وقعت. واضطر أكثر من ٢٧ ٠٠٠ شخص للجوء إلى الإرسالية الكاثوليكية في دويكوي وهناك ١ ٠٠٠ مشرد آخر في موقع آخر في المدينة. وقطع بعضهم مسافة ٢٠٠ كيلومتر أو أطول سيرا على الأقدام عبر الأدغال للوصول إلى بر الأمان النسبي. والمخيم موجود بفضل شجاعة راعي الإرسالية. ويحمي المخيم حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة الذين يستحق التزامهم تجاه بعثة الأمم المتحدة الإشادة. وأنقذ تركيزهم على حماية المدنيين أرواح الكثيرين.

و بمجرد سماح الحالة الأمنية بذلك، من الضروري أن ينتشر المزيد من عمال المعونات في جميع مناطق أيديجان وأن تعزز المنظمات الإنسانية وجودها حيث تشتد الحاجة إليها. وقد وصل فريق للأمم المتحدة معني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث للتو إلى كوت ديفوار لتعزيز التقييم الإنساني والعمليات والتنسيق لجهود الإغاثة الجارية.

وخارج أيديجان، يخطط برنامج الأغذية العالمي للمزيد من عمليات النقل الجوي في الأيام المقبلة لتوفير المساعدة الغذائية لعشرات الآلاف من المشردين داخليا. ويعتزم البرنامج، الذي يدير الخدمة الجوية الإنسانية نيابة عن مجتمع المعونات بأسره، تسيير رحلات إنسانية إلى بلدات شمالية، مثل بواكيه ومان، حيث نقلت وكالات الإغاثة عملياتها. وقامت منظمة الصحة العالمية بشحن إمدادات إضافية من مستلزمات علاج الإصابات الرضية، والمالاريا، والأمراض المعدية، من أجل دعم الناس الذين فروا من أيديجان. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بمساعدة الناس على استئناف معيشتهم بتوفير البذور والأدوات لهم. كما تقوم العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بدور نشط على أرض الواقع.

وأطلق مجتمع العمل الإنساني خطتي عمل في حالات الطوارئ في كانون الثاني/يناير لجمع الأموال اللازمة للاستجابة الإنسانية في كوت ديفوار وليبريا. وقد جرى تنقيح كلتا المناشدتين بهدف تحسيد الزيادة الكبيرة في الاحتياجات في الميدان. وإجمالاً، نقدر أن هناك حاجة إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية. واعتباراً من اليوم، تم الالتزام بمبلغ ٥٧ مليون دولار، وهو ما لا يتعدى ١٥ في المائة مما هو مطلوب. علينا أن نتحرك الآن لتقديم المزيد من الغذاء وتوفير المأوى وتقديم علاج طبي أفضل للمرضى. ويجب ألا نخذل شعب كوت ديفوار والمنطقة. وآمل أن

الاحتياجات. والمدارس مغلقة منذ شهور، مما يحرم أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ طفل من التعليم.

وخارج أيديجان، تعين على المجتمعات المحلية في الوسط والشمال، بما في ذلك بواكيه، التعامل مع تدفق ما لا يقل عن ٨٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا، وفقا لتقديرات مفوضية اللاجئين. ويقيم الكثيرون منهم عند أسر مضيفة؛ وتجمع آخرون في مستوطنات عشوائية. وكان للقتال العنيف في مدن أخرى آثار إنسانية خطيرة أيضا. ففي دالوا ودويكوي في الغرب وفي مدينة سان - بيدرو الساحلية في الجنوب الغربي وفي أبينغورو وبوندوكو في الشرق وفي تيبيسو والعاصمة ياموسوكرو، عالجت المراكز الطبية الكثيرين من إصابات بأعيرة نارية وبسواطير. وفي جميع هذه الأماكن، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى توزيع الطعام والمياه ومواد المرافق الصحية وغيرها من مواد الإغاثة.

ويجب علينا أيضا ألا نتجاهل الآثار النفسية الخطيرة التي خلفتها أعمال العنف التي استمرت أسابيع. فالناس في حالة صدمة شديدة. وقد شهدوا أعمال عنف مروعة وكان الكثيرون منهم مستهدفين بشكل مباشر.

وتشكل الحالة الأمنية في أنحاء البلد عائقا كبيرا أمام الاستجابة الإنسانية للأزمة حتى الآن، حيث أنها تمنع وكالات المعونة من توسيع نطاق عملياتها والوصول إلى الفئات الأشد احتياجا. وبقي بعض موظفي الأمم المتحدة الدوليين في أيديجان طوال الأزمة؛ وانتقل معظمهم إلى مان وبواكيه في الأيام الأخيرة. وحتى بالنسبة لمن بقي منهم، فإن انعدام الأمن يعوق تنقلاتهم على نحو خطير. وفور اعتقال السيد غباغبو، تمكنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من توزيع إمدادات طبية في أيديجان. فقد أوصلت أدوية أساسية وأغطية وخياما ومكملات غذائية إلى مركز صحي ومستشفى في حي تريشفييل في أيديجان.

تعرض الطريق. ومن المرجح أن هذه التحديات والتوترات الاجتماعية الراهنة، التي تؤثر أيضاً على المدنيين، ستستمر لبعض الوقت. وفي هذا السياق البالغ التسليح، يساورني القلق بشأن الفراغ الأمني في مناطق بعينها في البلد. ومن المهم أن تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار السعي بقوة لتنفيذ ولايتها في حماية المدنيين، بوسائل من بينها الانتشار في المناطق التي لا يزال المدنيون فيها معرضين للخطر، واتخاذ الإجراءات المناسبة لردع أي تهديدات.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر الرئيس واتارا بأنه يجب على حكومته كما يجب عليه بصفته الرئيس تحمل مسؤولية كل منهما بجدية في الالتزام بالقانون الدولي واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية جميع المدنيين. ولا تزال جميع المجموعات المسلحة تتحمل أيضاً مسؤولياتها في ذلك الصدد. ولا تقل أهمية عن ذلك الحاجة إلى تجنب الرد الانتقامي، وإنهاء الإفلات من العقاب، والتركيز على المصالحة والتماسك الاجتماعي.

لقد ناقشت مؤخراً مع الوكالات الإنسانية وشركائنا الضرورة الملحة لتوسيع نطاق أنشطتنا في كوت ديفوار وليبريا من أجل الاستجابة فوراً لاحتياجات جميع السكان المتضررين. ويجب أن نواصل بذل كل جهد ممكن لكفالة أن المساعدات يجري تنسيقها وتقديمها بطريقة متماسكة بقدر الإمكان. ويستحق شعب كوت ديفوار أن يجد منا الدعم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة آموس على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة نافانيثيم بيلاي.

السيدة بيلاي (تكلمت بالإنكليزية): أنا ممتنة جداً لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار.

اسمحوا لي بأن أبدأ بالقول إنني أرحب بالاعتراف المتزايد بأن شواغل حقوق الإنسان لها أهمية أساسية في

تضايف الدول الأعضاء جهودها وأن تستجيب للاحتياجات في كوت ديفوار والمنطقة.

لقد استقبل جيران كوت ديفوار - ليبيريا وغينيا وغانا ومالي وبوركينا فاسو - فيما بينهم أكثر من ١٤٠.٠٠٠ شخص منذ اندلاع الأزمة. ويبلغ عدد اللاجئين في ليبيريا أكثر من ١٣٠.٠٠٠. وقد زرت مركز عبور للاجئين في توتاون، في مقاطعة غراند غيده، الواقعة على طول الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار. ومعظم اللاجئين هم من النساء والأطفال. وقد فروا من ديارهم بدون أي شيء تقريباً. وتستحق حكومة ليبيريا والشعب الليبيري التقدير لما قدماه من ترحيب ودعم للاجئين. ويمكن معظم اللاجئين في مجتمعات مستضيفة، وهي تحتاج بدورها إلى المساعدة. ويتقاسم الناس معهم منازلهم ومؤلفهم المحدودة. ومعظم الناس الذين تحدثت معهم كانوا بحاجة إلى المزيد من المواد الغذائية وغير الغذائية والمأوى والمياه والتصحاح، فضلاً عن المدخلات الزراعية. وقد أجبرت الأزمة الجارية العديد من الإيفواريين على العبور إلى مقاطعات غراند غيده وميريلاند الجنوبية الأشد فقراً. وتعد مشاكل الوصول المرتبطة بموسم الأمطار المقبل من بين العوامل التي تفاقم الحالة الإنسانية الراهنة في ليبيريا.

وإذ لا يزال بوسعنا أن نعتمد على ليبيريا في استقبال اللاجئين الإيفواريين، فمن الواضح أن الحكومة منشغلة بالأمن والآثار الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لأزمة اللاجئين الإيفواريين على ليبيريا. وتبذل السلطات الليبيرية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة لنا قصارى جهدها لكفالة الاستجابة الكافية. لكن لا يزال الطريق طويلاً أمامنا.

وكان واضحاً لي من المناقشات التي أجريتها في كوت ديفوار أن هناك تحديات سياسية عديدة لا تزال

وقامت البعثة بزيارة أبيدجان ومناطق غرب البلد. والتقى أعضاؤها بالرئيس واتارا، ووزير العدل وحقوق الإنسان ووزير الصحة. كما عقدوا اجتماعات مع الضحايا والشهود، فضلاً عن فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في الحقل الإنساني. وقد عثرت البعثة على أدلة على وقوع انتهاكات واسعة النطاق، بما في ذلك حالات إعدام بدون محاكمة، وحالات اختفاء قسري، وتعذيب، وعنف جنسي في أبيدجان وبقيّة البلد خلال فترة الصراع.

وتفيد شعبة حقوق الإنسان بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأن ٤٠٠ شخص على الأقل قتلوا في أبيدجان خلال الفترة ما بين الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية ودخول القوات الجمهورية إلى المدينة. وقد أبطت الحالة الأمنية الخطيرة سكان مدينة أبيدجان رهائن، وتركهم يعانون نقصاً في الغذاء والماء والدواء. وهناك أشخاص آخرون كثيرون استهدفهم مباشرة عناصر مسلحة غير منضبطة، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة الثقيلة. ومما أسهم في إشاعة جو الخوف وانعدام الأمن استمرار أعمال السطو والنهب على المحال والمنازل الخاصة من قبل جماعات الميليشيات، وفي بعض الحالات من قبل القوات الجمهورية.

ويواصل مركز الاتصال المعني بحقوق الإنسان الذي أنشأته شعبة حقوق الإنسان تلقيه اتصالات استغاثة من الضحايا. وسجل المركز منذ بداية إنشائه أكثر من ١٢ ألف مكالمة، يتعلق ٧٥ في المائة منها بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بيئة أمنية شديدة التقييد أثبت المركز أنه أداة ضرورية لجمع المعلومات للبعثة، وقد وفر حلقة اتصال بالغة الأهمية مع السكان المدنيين المحاصرين في أبيدجان.

ووردت أنباء عن أن بلدات في غرب البلد، مثل دويكوي، كانت مسرحاً لأعمال قتل على نطاق واسع

مسائل السلم والأمن. وفي كوت ديفوار هناك تاريخ من انتهاكات حقوق الإنسان بدون الخضوع لأي مساءلة أو رد للمظالم، بما في ذلك التمييز، وبخاصة ضد السكان في الشمال. لقد عانت كوت ديفوار من سنوات من العنف الذي تفاقم من جراء تجاهل حق الشعب في اختيار قيادته.

ويوفر إلقاء القبض مؤخرًا على الرئيس السابق لورون غباغبو إمكانية لوضع حد للصراع. ومع ذلك، لا بد من التصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وقعت، وإلا فإنها ستكون سبباً في زعزعة الاستقرار مستقبلاً في حالة تتصف في الأصل بالهشاشة. وثمة حاجة لاتخاذ إجراءات فورية وحاسمة، ليس فحسب لمقابلة الاحتياجات الإنسانية الماسة، بل أيضاً لبناء الثقة في حكم القانون ولكفالة تحقيق العدالة.

ولا يمكن أن تتحقق المصالحة بدون مساءلة حقيقية، وذلك أمر ظل مفتقداً في كوت ديفوار طوال العقد الماضي. في عام ٢٠٠٤، قامت لجنة تحقيق دولية شكلها الأمين العام بتحديد عدد من الجناة المزعومين، وأوصت بآليات للمساءلة لم تنفذ أبداً. ولتحقيق السلام والمصالحة، لا بد من وضع حد لدوامة الإفلات من العقاب، وتقديم الجناة إلى العدالة، وإعادة تأهيل الضحايا وإعادة حقوقهم وكرامتهم.

وفي إطار الاستجابة المنسقة للأمم المتحدة، أرسل مكتب مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثة إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢ إلى ٩ نيسان/أبريل، بقيادة الأمين العام المساعد إيفان شيمونوفيتش. وكان الغرض من البعثة تقييم حالة حقوق الإنسان في البلد وتذكير جميع الأطراف بواجباتهم في احترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني وأهمية تقديم الجناة إلى العدالة باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لاستدامة السلام.

ومترابطة وأن تتضمن إجراء مساءلة جدية، مثل المحاكمات وفحص السجلات الشخصية. وهذه الالتزامات يجب تنفيذها. ومكتبي على استعداد لمساعدة الرئيس واثارا وحكومته في وضع استراتيجية للعدالة الانتقالية للبلد. ويجب أن يخضع الجناة للمساءلة عن الجرائم المرتكبة بغض النظر عن انتمائهم وينبغي معاملتهم جميعا بكرامة واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة.

وأنا أشعر بقلق بالغ حيال مناخ الانقسام المترسخ وانعدام الثقة بين الطوائف بعد سنوات من التمييز والعنف، والذي ازداد تفاقمًا بسبب البيانات المؤججة للمشاعر وموجة أعمال القتل الانتقامية التي يتردد أن الجانبين قد ارتكباها. وسيستلزم الأمر أن تكون إعادة بناء التلاحم الاجتماعي وتعزيز المصالحة بين الطوائف إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة، وهو أمر سيتطلب دعم المجتمع الدولي.

وردا على أزمة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق مستقلة. وكلفت اللجنة بالتحقيق في الحقائق والملازمات المحيطة بمزاعم الانتهاكات والخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في أعقاب انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وبالأمر، أعلن رئيس مجلس حقوق الإنسان تعيين ثلاثة خبراء رفيعي المستوى أعضاء في لجنة التحقيق. وهم السيد فيتيت مونتاهورن التايلندي الجنسية، والذي سيشغل منصب رئيس اللجنة، والسيد سليمان بلدو السوداني الجنسية والسيدة ريني ألابيني - غانسو، وهي من جمهورية بنين. وطلب من لجنة التحقيق المستقلة تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته المقبلة في حزيران/يونيه. ونأمل أن تجد لجنة التحقيق تعاونًا كاملاً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام تشوي على قيادته وللإشادة بعمل شعبة

اعتبارا من النصف الثاني من شهر آذار/مارس، ما أدى إلى تشريد ما مجموعه ٢٨ ٠٠٠ شخص على الأقل من دويكوي وحدها. وتشير التحقيقات الأولية التي أجرتها شعبة حقوق الإنسان إلى أن ما لا يقل عن ٥٠٠ شخص قد قتلوا، بما في ذلك ٢٥٥ شخصا في دويكوي وأكثر من ١٠٠ في غيغلو و ٧٩ في بلوليكن وربما ١٠٠ شخص في بانغولو. وفي حي كارفور في دويكوي، المعروف أنه معقل سابق للميليشيا الموالية لغباغبو من طائفة الغيري، عثر على ٢٢٩ جثة، معظمها لشبان يرتدون الزي المدني.

وبينما يستلزم الأمر إجراء تحقيقات إضافية لتحديد الملابس الدقيقة لأعمال القتل وهوية الجناة والضحايا، فإن من المعروف أن المنطقة كانت تضم أعدادا كبيرة من رجال الميليشيات المواليين لغباغبو وسبق أن شهدت توترات عرقية وطائفية على خلفية استغلال موارد الأرض. وخلال شهر آذار/مارس، كانت المنطقة خاضعة لسيطرة القوات الموالية لغباغبو، ثم لسيطرة القوات الموالية لواتارا فيما وصلت القوات الجمهورية تقدمها صوب الجنوب باتجاه أبيدجان. ووردت أنباء عن وقوع أعمال قتل وانتقام على الجانبين، والتي جرت أحيانا بمشاركة سكان محليين.

وبما أن الرئيس واثارا يتولى السلطة فعليا الآن في كوت ديفوار، فإن من الأهمية القصوى اتخاذ جميع التدابير الضرورية أثناء المرحلة الانتقالية لمنع حدوث فراغ أمني أو أعمال انتقام. وينبغي استعادة القانون والنظام في أقرب وقت ممكن في أبيدجان، بما في ذلك من خلال جمع الأسلحة المتوفرة بمنتهى السهولة في المدينة.

والوعد الذي قطعه الرئيس واثارا في ٧ نيسان/أبريل بإنشاء لجنة حقيقة ومصالحة وبمعاينة من ارتكبوا جرائم أو أعمال عنف هو خطوة إيجابية وحديثة بالترحيب. وبالطبع، فإن عمليات العدالة الانتقالية يجب أن تكون شاملة

وفي هذه المرحلة، يود وفد بلدي، بالنيابة عن الرئيس واثارا وحكومة وشعب كوت ديفوار، أن يعرب عن عميق امتناننا لمجلس الأمن على النهج المسؤول الذي اعتمده المجلس في الاستجابة لنداءات الاستغاثة من قبل السكان المدنيين المقيمين في كوت ديفوار وعلى تقديم العون لهم. ويود وفد بلدي أيضا أن يوجه التحية للأمين العام بان كي - مون على قيادته والتزامه الحازم، مما سمح لنا بإنقاذ أرواح أعداد لا تحصى من البشر كانوا محاصرين في موجة القتل التي أطلقها الرئيس السابق لكوت ديفوار. كما نشكر وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وزملاء كل منهما، من دون أن ننسى الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار وفريقه وجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في الميدان.

ما زالت هناك العديد من التحديات الكبيرة جدا التي تنتظر الرئيس الحسن واثارا وحكومة كوت ديفوار وهي جميعا تحديات ملحة. وبادئ ذي بدء، فقد أصدر الرئيس التعليمات الضرورية لمختلف قادة القوات باتخاذ التدابير الملائمة على الفور لاستعادة النظام العام والأمن. ومن ثم، فإنه اعتبارا من اليوم، فإن جميع الممرات الآمنة ستعمل مرة أخرى وسيعاد تفعيل الدوريات وستضم عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار ومن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات محايدة. وقد دخلت ستة من قطاعات الشرطة، بما فيها فرقة مكافحة الشغب والسريتان الجمهوريتان الأمنيان ١ و ٢، الخدمة بالفعل، انتظارا لإعادة فتح أقسام الشرطة بالتدريج. كما سيعاد فتح ألوية قوات الدرك تدريجيا. ونشير إلى أن اللواء ساساندر، في جنوب غرب البلد، قد استأنف عمله بالفعل.

وحرى توجيه نداء عام إلى السكان جميعا لكي يسلم الأفراد الذين لا ينضون تحت لواء القوات النظامية للقوات

حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ظل ظروف أمنية صعبة.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن كوت ديفوار هي مثال صارخ آخر للصلة التي لا تنفصم بين السلام والعدالة وحقوق الإنسان. وستعزز الحقوق والعدالة والمساءلة آفاق تحقيق السلام المستدام، وهي نتيجة يستحقها شعب كوت ديفوار. وهم جديرون بدعمنا الكامل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة بيلاي على إحاطتها الإعلامية الحافلة بالمعلومات.

وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لكوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):

بلغت أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، والتي بدأت قبل أربعة أشهر بسبب رفض الرئيس السابق، السيد غباغبو، القبول بحكم صناديق الاقتراع، مرحلة حاسمة عندما ألقت القوات الجمهورية لكوت ديفوار القبض عليه يوم الاثنين، ١١ نيسان/أبريل. وهذا الحدث يمثل نقطة تحول في حل أزمة ما بعد الانتخابات الإيفوارية إذ أن الرئيس المنتخب شرعا لكوت ديفوار، فخامة الحسن واثارا، قد تولى الآن كامل سلطاته بما يتماشى مع القرار ١٩٦٢ (٢٠١٠).

وقد أدى جميع الجنرالات، وخاصة الجنرال مانغو، رئيس أركان القوات المسلحة، والجنرال كاسارتي، قائد الدرك، والجنرال ديتوه ليتوه، قائد القوات البرية، والجنرال بريندو، المدير العام للشرطة الوطنية، قسم الولاء للرئيس الحسن واثارا. وفضلا عن ذلك، فإن السكان المدنيين في كوت ديفوار أصبحوا في حماية فعلية من المجازر التي ترتكب باستخدام الأسلحة الثقيلة بعد أن دمرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكورن هذه الأسلحة عملا بالقرار ١٩٧٥ (٢٠١١).

وكانت الحالة تبعث على القلق الشديد في غرب كوت ديفوار، وبخاصة في بلولين ودويكويه وغينغو وبانغولو، نظرا لوجود العديد من المرتزقة من ليبريا الذين جندهم القادة السياسيون المواليون لغباغبو في المنطقة، والذين ارتكبوا عمليات قتل واسعة النطاق ضد السكان غير الأصليين. وارتبط هؤلاء المرتزقة جنائيا بالمليشيات المحلية المسلحة من جانب السياسيين المحليين المنتمين لحزب السيد غباغبو، الذين أثاروا المشاكل المتكررة المتعلقة بالأراضي في تلك المناطق من أجل إشعال جذوة الكراهية الصراع بين الأعراق.

ونجحت القوات الجمهورية في كوت ديفوار في قتال المرتزقة والمليشيات وأنقذت الكثير من الأرواح. وأتاحت أنشطة القوات الجمهورية المجال لعودة عملية الأمم المتحدة والجمعيات الإنسانية إلى تلك المناطق، بعد مغادرتها بسبب الانعدام الشديد في الأمن. وأثيرت مزاعم خطيرة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في هذه المناطق من غرب كوت ديفوار، مع تورط مزعوم للقوات الجمهورية في كوت ديفوار. ويعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه إزاء هذه الادعاءات ويأمل أن يتم تسليط الضوء على هذه الأحداث من خلال التحقيقات والتحريات والإجراءات القضائية المناسبة، بما في ذلك الإجراءات الدولية. وينبغي ألا تمر جريمة بلا عقاب.

إن رئيس الجمهورية، السيد الحسن واتارا، رئيس جميع الإيفواريين. يحترم حياة ورفاه جميع الناس الذين يعيشون في كوت ديفوار. ويأتي احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميم جدول أعمال حكومته. ولذلك أصدر تعليماته إلى المدعي العام في دالوا لبدء التحقيقات القضائية للوقوف على الحقائق ومقاضاة الجناة.

ويرحب وفد بلدي بالزيارة التي قام بها مؤخرا إلى كوت ديفوار الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد سيمونوفيتش، ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة،

الجمهورية لكوت ديفوار، والذين لا تزال بحوزتهم أسلحة، هذه الأسلحة لأقسام الشرطة أو لأي مرفق لإنفاذ القانون.

وأعلن جميع الجنرالات وقادة مختلف الوحدات رسميا انتهاء الأعمال العدائية. ودعوا إلى التنسيق والتآزر بين مختلف عناصر الجيش، الذي سيتعين تعزيزه سريعا لكي يتسنى لقوات القانون والنظام أن تقوم بفعالية أكبر بحماية الأشخاص والممتلكات وكفالة حرية التنقل وإقرار السلام في المناطق التي لا تخضع لسيطرة القانون.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يتيح إعادة توفير الماء والكهرباء الآن سيرا مرضيا لعمل المراكز الصحية التي سيتواصل تعزيزها. وأتاحت إعادة فتح ميناءي أبيدجان وسان بيدرو، فضلا عن مطار فيليكس هوفويه بواني في أبيدجان، المجال لتقديم المساعدات الإنسانية المطلوبة على نطاق واسع، ولا سيما الأدوية.

وكجزء من برنامج الطوارئ الرئاسي، بدأت أنشطة الصحة العامة، ولا سيما إزالة الجثث الملقاة على قارعة الطريق. ويتعين إزالة القمامة المتزلية وتنظيف الطرق بدون تأخير. وحالة التأهب الصحية عالية في ما يتعلق بخاطر وبائي الكوليرا والتهاب السحايا، ولكن يجري رصدهما عن كثب. كما بدأ المشردون بالعودة إلى ديارهم.

فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فإن حماية السكان المدنيين كانت في صميم الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وكان تنفيذ القرار ١٩٧٥ (٢٠١١) لتدمير الأسلحة الثقيلة لدى غباغبو يهدف إلى حماية السكان المدنيين. كما كانت حماية المدنيين الهدف من الهجوم الذي شنته القوات الجمهورية في كوت ديفوار وأدى إلى اعتقال السيد غباغبو.

في الواقع، قامت الميليشيات المرتزقة والقوات الموالية للسيد غباغبو بقتل المدنيين الذين يعيشون في كوت ديفوار في جميع أنحاء البلد سعيا للمحافظة على حكمه بالإرهاب.

تستفيد من الكفاءات من جميع القوى السياسية في البلد بطريقة يملك من خلالها جميع أبناء وبنات كوت ديفوار عملية إعادة الإعمار الواسعة في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة، مما سيتيح المجال لدخول بلدنا حقبة من السلام والاستقرار والازدهار. وتحقيقاً لتلك الغاية، سنستمر في الاعتماد على المساعدة القيمة من الأمم المتحدة، ليس في المهمة العاجلة لاستعادة القانون والنظام والأمن والمساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين فحسب، ولكن قبل كل شيء فيما يتعلق بالتحديات طويلة الأجل أيضاً، الأمر الذي يتطلب تحويل العملية من حفظ السلام إلى بناء السلام.

من هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي بالخبر السار الذي مفاده أنه يتعين استعادة المساعدة الحكومية لكوت ديفوار. ونعرب عن شكرنا لفرنسا، التي خصصت ٤٠٠ مليون يورو على أساس طارئ؛ والاتحاد الأوروبي الذي خصص ١٨٠ مليون يورو؛ والبنك الدولي، الذي قال رئيسه إن مؤسسته ستستأنف الأنشطة في كوت ديفوار. لذلك يدعو وفد بلدي جميع شركائنا التقليديين، ويدعو الشركاء الجدد والمحتملين إلى التعبئة لإعطاء الأمل مضمونا لما قد يمثل بروز الديمقراطية في بلدنا وينجز من أجل تحقيق التنمية السريعة في قارتنا. نعم، إن تقديم الدعم لضمان احترام إرادة شعب كوت ديفوار سيساعد على تعزيز الديمقراطية في القارة الأفريقية ورفاه شعوبنا، وخصوصاً جيل الشباب المدرب تدريباً جيداً، الذي يبقى الثروة الحقيقية لقارتنا، حتى أكثر من مواردنا الطبيعية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

السيدة فاليري أموس. ونأمل أن يساعد تقريرهما على تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في دويكويه.

اكتسى البيان الصادر عن المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثيم بيلاي، أهمية بالغة وتماشى تماماً مع توقعاتنا. وبالمثل، يرحب وفد بلدي بترشيح مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ثلاثة مفوضين للجنة التحقيق الدولية التي أنشئت في ٢٥ آذار/مارس

”للتحقيق في ادعاءات بارتكاب تجاوزات وانتهاكات جسيمة بحقوق الإنسان في كوت ديفوار بعد انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل تحديد المسؤولين عن تلك الأعمال وتقديمهم إلى العدالة“. (S/2011/211، الفقرة ٥٩)

وكان الرئيس واتارا دائماً يعيد التأكيد بشكل لا لبس فيه، خلال تصريحاته المختلفة المبثوثة، ومحادثاته هاتفية مع الأمين العام بان كي - مون ومع نظرائه رؤساء الدول، عزمه على وضع حد لجميع أعمال العنف وفتح تحقيقات شفافة تؤدي إلى محاكمات عادلة وتحديد مسؤولية مرتكبي جميع أعمال العنف، بغض النظر عن الجهة التي يوالونها. ويدعو الرئيس واتارا إلى إنشاء فوري للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من أجل إصلاح نسيج العلاقات الإنسانية في كوت ديفوار، التي تضررت بشكل كبير جراء عشرة أعوام من الصراع المؤلم، وبالتالي استعادة التماسك الاجتماعي في سياق عملية الشفاء الجماعي والبحث عن الذات الداخلية في الحقيقة والعدالة والتسامح.

ذلك هو الثمن الذي يجب أن ندفعه في مواجهة تحدي إعادة الإعمار الوطني والنجاح في ذلك. إن رئيس الجمهورية، كما وعد خلال الحملة الانتخابية - وهو الوعد الذي اكتسب معناه الكامل في هذه الأوقات الحرجة في بلدنا - سيشكل قريباً جداً حكومة ذات قاعدة عريضة وشاملة